ونفقات الانتاج واجور العمل قد دفعتها الى عتبة الانهيار (١١) .

وانطلاقاً من هذا الوضع ، فقد عرض هوروفيتس سياسته الاقتصادية الجديدة ، التي تعكس على الاقل بدء انحسار فترة الانفلاش التي حلت بالاقتصاد الاسرائيلي منذ بدء تنفيذ سياسة الاقتصاد الحر في بداية عهد ليكود .

قسم هوروفيتس سياسته على مرحلتين : الاولى وقف التضخم المالي ، والثانية ـ تشجيع الانتاج واصلاح البنية الاقتصادية . واكدَّ ان سياسته ترتكز على خطوات لوقف التضخم المالي على المدى المتوسط ، وبعد ذلك فقط تبدأ عملية الاصلاح وزيادة الانتاج . وقد عبرَّ هوروفيتس عن سياسته هذه في وثيقة خاصة اقرتها اللجنة الوزارية للشؤون الاقتصادية في منتصف تشرين الثاني (نوفمبر) من السنة الماضية ، تحمل اسم « خطة كبح التضخم المالي وتقليص الاعتماد » . وتضمنت هذه الوثيقة في مقدمتها تحليلاً للمشاكل الاقتصادية القائمة ، خصوصاً لمشكلتي التضخم والعجز في ميزان المدفوعات وكيفية تطورهما ، واثرهما السلبي على الوضع الاقتصادي برمته . وخلصت الى القول انه لم يعد هنالك العديد من الخيارات امام اسرائيل للعمل . « فمن اجل الخروج من الازمة يجب كبح الاستهلاك وزيادة الانتاج . وبما ان الاقتصاد في وضع العمالة الكاملة ، فليس هنالك مهرب من تعيين سلم واضح للافضليات ، يتمثل في تقليص العمالة في قطاع الخدمات ، وتحويل موارد الطاقة البشرية ورأس المال من هذا القطاع الى القطاع الانتاجي ، خصوصاً الفروع المصدرة . يجب اتباع خطوات تؤدي الى زيادة الطاقة البشرية في فروع الانتاج ، وزيادة انتاجية العمل ، بواسطة خفضها في قطاع الخدمات » (١٢) .

ولتنفيذ هذه السياسة تقرر اتباع سلسلة من الاجراءات تعتمد اساساً على تجميد الطاقة البشرية في القطاع العام ، خصوصاً مؤسسات الحكومة وشركاتها التي اقيمت بهدف تزويد الخدمات للجمهور ، تم تدبير امكانية تحويل الطاقة البشرية من القطاع العام الى قطاع الانتاج . وتسري اجراءات تجميد الطاقة البشرية على السلطات المحلية وغيرها التي تتمول من الميزانية العامة .

وفي فرع الاستثمارات ايضاً تقرر تجميد الاستثمارات الجديدة في البناء العام ، باستثناء البناء للسكن . كذلك تقرر الغاء اعمال التطوير المقررة في ميزانية ١٩٧٩ ، خصوصاً بناء مدارس ومستشفيات جديدة ومشاريع انمائية اخرى .

وفيما يتعلق بتشجيع القطاعين الزراعي والصناعي ، فقد تقرر العمل على رفع ضريبة ارباب العمل الى نسبة ٧٪ بدلاً من ٤٪ ابتداءاً من اول سنة ١٩٨٠ ، مع استثناء فرضها على هذين القطاعين وعلى الفنادق والبناء المعد للسكن . وفي المقابل تقرر اتخاذ اجراءات تحد من الواردات ، مثلاً فرض رسوم ودائع على جميع السلع المستوردة التي تخضع لدفع الجمارك ، بنسبة ١٠٪ من قيمتها ، ولفترة ٦ اشهر دون دفع اية فائدة على هذه الودائع .

وبالنسبة للدعم الحكومي فقد تقرر الغاؤه على المواد الغذائية الاساسية ، وعلى عوامل الانتاج حيث تعطى قروض الانماء بفائدة تتراوح بين ١ـ١,٥٪ مع ربطها ربطاً كاملاً بجدول غلاء المعيشة ، او بفائدة تتراوح بين ٦ـ٧,٥٪ مع ربطها بقيمة صرف الدولار الاميركي . ويسري هذا الامر على قطاعات الصناعة والسياحة والزراعة دون استثناء .